البنك الإفريقي للتنمية

عرض بمناسبة ندوة المعهد الملكي للدراسات الإستراتيجية تحت عنوان:

دينامية الاستثمارات المغربية في إفريقيا: أية إستراتيجيات للتوسع ولأي أشكال من التحالفات؟

المملكة المغربية، الرباط

23 فبراير 2011

الخطوط العريضة للعرض

1- بعض التذكيرات

2- الأبعاد الاقتصادية والمالية والتحديات من إفريقيا إلى الشرق الأوسط

3- ديناميكية التجارة والاستثمار في إفريقيا

4- مساهمة البنك الإفريقي للتنمية في التكامل الاقتصادي والمالي بإفريقيا

5- استنتاج

1- بعض التذكيرات

- أثرت الأزمة المالية الدولية بشكل سلبي على إفريقيا، حيث انتقلت نسبة النمو من 6.4% إلى 5.6% على التوالي في 2007 و2008، و2.5% في 2009.
- أثرت بشكل أكبر على البلدان ذات الدخل المتوسط والبلدان المصدرة للبترول والمعادن.
- تقلص نمو شمال إفريقيا التي تشكل حوالي 36% من الناتج الداخلي لإفريقيا بنسبة 0.6-% في 2009.
- سببت الأزمة انهيار أسعار المواد الأولية وحجم الصادرات، كما تراجع تحويل المهاجرين وتقهقرت الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- عرفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو إفريقيا تراجعا سنة 2009 مقارنة بسنة 2008 (-36.0%). فمنطقة شمال إفريقيا التي كانت تمثل في 2008 ما يزيد عن 27% من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة للقارة قد تضررت بشكل خاص (المغرب -57%؛ مصر -14%).

2- الآفاق الاقتصادية والمالية والتحديات بالنسبة لإفريقيا على المدى المتوسط

<u>الآفاق الاقتصادية والمالية</u>

- بالرغم من تداعيات الأزمة، استطاعت الأنظمة الاقتصادية الإفريقية استرجاع أنفاسها، ولو أن ذلك كان بمستويات أقل من فترة ما قبل الأزمة.
- يقدر ارتفاع الناتج الداخلي الإجمالي الإفريقي بنسبة 4.5% في 2010 وسيصل إلى 5.2% في 2011 و5.7% في 2012، وذلك تحت تأثير ارتفاع حجم الصادرات (3.2% في 2010 و5.0% في 2011)،

واسترجاع الاستثمارات الأجنبية (+17% في 2010) وأرباح سياسات الاقتصاد الكلي ضد الدورية (الضريبية والمتعلقة بالميزانية).

- ❖ يتوقع أن يبلغ التضخم الذي بلغ 7.7% سنة 2010، 7.0% سنة 2011.
- ❖ إلا أنه من الممكن أن تزيد نسب العجز العمومي التي تقدر بـ -1.1% في 2010 إلى -2.5% في 2011.
- ❖ قد تتحسن الأرصدة التجارية والحسابات الجارية أو تتدهور حسب البلدان، إذ ستستفيد البلدان الأكثر تصديرا للبترول نظرا للتحسن الراهن لأسعار هذا الأخير.
- ❖ ما يزال خطر حدوث أزمة جديدة قائما.
- ❖ كما حدث سنة 2008، ستعرف أسعار المواد الغذائية ارتفاعا بسبب انخفاض إنتاج بعض كبار منتجي الحبوب (روسيا، أستراليا، الأرجنتين...). وقد يستمر ارتفاع أسعار البترول مع الأزمات الأخيرة في البلدان المغاربية وبلدان الشرق الأوسط.

تعتبر إفريقيا الشمالية ضعيفة بشكل خاص، فبالإضافة إلى عجزها في ما يتعلق بالحبوب والبالغ 50%، هناك الضغط القوي للفاتورة الطاقية على الميزانية الوطنية لبعض البلدان مثل المغرب.

التحديات الاقتصادية والمالية الكبرى

- ❖ دعم استقرار الاقتصاد الكلي وتنويع مصادر الدخل (الداخلية)؛
- ❖ الرفع من إنتاجية القطاع الزراعي من أجل تحسين الأمن الغذائي وتنويع الصادرات؛
- ❖ جعل القارة أكثر جاذبية (عالم الأعمال، البنيات التحتية، الاستقرار السياسي...) من أجل استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بما في ذلك قطاعات أخرى غير قطاعي البترول والمعادن؛
- ❖ استغلال الأسواق البينية والقارية (الإفريقية) كوسيلة لتنويع الصادرات وتخفيف الأزمات الدولية. وفي هذا الصدد، يجب تسريع وثيرة التكامل الجهوي الاقتصادي والمالي، خاصة بإفريقيا الشمالية التي لا تمثل تبادلاتها التجارية البينية إلا 3.5% من مجموع التبادلات، ويجب عليها أن تسير في هذا الاتجاه؛
- ❖ من الأفضل الاستعداد لمواجهة تحديات التغيرات المناخية والمشاكل البيئية الأخرى.

3- ديناميكية التجارة والاستثمار في إفريقيا

التكامل الجهوي والتنمية في إفريقيا

بالإضافة إلى المسلمات الاقتصادية المعترف بها (تخصيص أكثر فعالية للموارد، تأثير تراكم العوامل...)، يبدو التكامل الجهوي كنموذج بديل موثوق به من أجل تنمية إفريقيا، وذلك لعدة أسباب:

- ❖ أسواق صغيرة الحجم ومجزأة ← ضرورة اشتراك الموارد/الوسائل وتطوير أسواق أوسع؛
- ❖ ارتباط قوي تجاه عدد محدود من المنافذ (3/2 من الصادرات نحو الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي) ← الحاجة إلى تنويع الشركاء التجاريين ومصادر الاستثمارات لضمان تدبير أفضل للصدمات الخارجية، خاصة خلال فترة الأزمة؛
- ❖ مشاركة أكثر في الاقتصاد العالمي ← يجب أن تتمكن إفريقيا من التحاور والتفاعل والدفاع عن مصالحها لدى المجموعات الاقتصادية العالمية بطريقة موحدة وسلسة؛
- ❖ تهدد العديد من الآفات القارة (النزاعات، عدم الاستقرار السياسي، التغيرات المناخية، التصحر وغياب الأمن الغذائي) ← ضرورة وجود ردود مشتركة على الصعيد الجهوي بل القاري؛
- ❖ تقليد قوي للمبادلات واعتراف سياسي بالتكامل الجهوي من طرف العديد من الزعماء الأفارقة منذ مدة ← تتجاوز الديناميكية التجارية حدود الدول؛ المشروع الإفريقي.

تقيد العديد من العقبات التجارة والاستثمار داخل إفريقيا، من بينها:

- ❖ الأسعار المرتفعة للنقل؛
- ❖ القصور الصارخ للبنيات التحتية بجميع أنواعها؛
- ❖ تعدد الحواجز الضريبية/غير الضريبية؛
- ❖ نقص اليد العاملة المؤهلة؛
- ❖ ضعف مداخيل الاقتصادات/السكان.

وكنتيجة لذلك، تظل المبادلات/الاستثمارات داخل إفريقيا منخفضة بوضوح مقارنة مع باقي جهات العالم:

- ❖ أقل من 10% بإفريقيا، مقابل ما يفوق 25% في جنوب شرق آسيا. تعتبر إفريقيا الشمالية على وجه الخصوص مندمجة بشكل ضعيف، إذ تمثل 3.5% من المبادلات البينية من مجموع المبادلات التجارية؛
- ❖ حصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل الجهة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الشاملة: 13% بإفريقيا مقابل 30% في جنوب شرق آسيا.

لكن تم تحقيق عدة تطورات:

- ❖ في نهاية السبعينيات، لم تكن تتجاوز حصة المبادلات في إفريقيا 3%، وهي تتجاوز اليوم 9%. ومنذ سنة 2000، ارتفعت المبادلات داخل إفريقيا بشكل أسرع من مبادلاتها مع باقي بلدان العالم (بمعدل +10 نقطة)؛
- ❖ كما أن المبادلات البينية تتقدم بسرعة (معدل 15% ما بين 2000 و2007). مثال: تضاعفت الكوميسا (السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا) أربع مرات ما بين 2000 و2009، مرورا بحجم المبادلات بقيمة 3 مليار دولار أمريكي إلى 15 مليار دولار أمريكي.

لعبت الجماعات الاقتصادية الجهوية دورا هاما في هذه التطورات، لاسيما عن طريق:

- ❖ مناطق التبادل الحر، الاتحادات الجمركية والأقطاب التجارية والاستثمارية (الشمال: مصر، ليبيا، المغرب؛ الغرب: نيجيريا؛ الجنوب: جنوب إفريقيا)؛
- ❖ جهود عقلنة الجماعات الاقتصادية الجهوية من طرف الاتحاد الإفريقي؛
- ❖ وضع وسائل التمويل (برنامج تنمية البنيات التحتية بإفريقيا) وتنسيق التدخلات الجهوية (البرنامج الأدنى للتكامل، وكالة تخطيط وتنسيق الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا).

4- مساهمة البنك الإفريقي للتنمية في التكامل الاقتصادي والمالي بإفريقيا

- ❖ لكونه واعيا بأهمية التكامل الجهوي بالنسبة لتنمية إفريقيا وتحديات تسريع وتيرة التنمية، اعتمد البنك الإفريقي للتنمية إستراتيجية التكامل الجهوي لإفريقيا لكل واحد من القطاعات الجهوية الأربع، الشمال والجنوب الشرقي والغرب والوسط.
- ❖ تهدف هذه الإستراتيجيات إلى تطوير البنيات التحيتية بإفريقيا، والتحالف التجاري الإفريقي للبنيات التحيتية...) وتبسيط التجارة (المساعدة على التجارة، تعزيز القدرات، التكامل النقدي والمالي، تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي...)؛

6- استنتاج

- ❖ تسترد إفريقيا أنفاسها تدريجيا من الأزمة، إلا أن وضعها ما يزال هشا.
- ❖ في هذا السياق الصعب، يمثل التكامل الجهوي خيارا لتوسيع وتكامل أسواق القارة وتقوية الاستثمارات الجهوية الداخلية والخارجية.

- يتعاون البنك الإفريقي للتنمية مع مختلف الشركاء التقنيين والماليين من أجل دعم ومواكبة البلدان بشكل فردي وكذا مع الجماعات الاقتصادية الجهوية.

شـــكـــرا